AG-2005-RES-04

قرار

الموضوع: تعزيز الوصول إلى قاعدة بيانات الأنتربول الخاصة بوثائق السفر المسروقة لأغراض المراقبة على الحدود

إن الجمعية العامة للـ م د ش ج - أنتربول المنعقدة في دورتها الـ 74 في برلين/المانيا من 19 الى 22 أيلول/سبتمبر 2005 ،

إذ تضع في اعتبارها الحاجة إلى الاستخدام الواسع النطاق للمعلومات المتبادلة بشأن وثائق السفر المسروقة من أجل منع كافة أشكال الإجرام ولاسيما الإرهاب،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الحاجة التي عبرت عنها عدة بلدان أعضاء إلى استشارة تلك المعلومات بانتظام في نقاط عبور الحدود كالمطارات والممرات الحدودية والموانئ،

وإذ تشدد على دعم شبكات رؤساء الشرطة الإقليمية الكامل لهذه المبادرة ومن بينها فريق عمل رؤساء الشرطة في الاتحاد الأوربي ومنظمة تعاون قادة الشرطة في شرق إفريقيا ومنظمة التعاون الإقليمي لرؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي ولجنة رؤساء الشرطة في غرب إفريقيا ولجنة رؤساء الشرطة في وسط إفريقيا وكذلك على الدعم الواسع من مختلف المنظمات الدولية بما فيها مجموعة البلدان الثمانية والاتحاد الأوربي ومنظمة الأمن والتعاون في أوربا ورابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الطيران المدني الدولي فضلا عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال قراره رقم 1617 الصادر في تموز/يوليو 2005 ،

وإذ تذكّر بأن القرار AG-2004-RES-02 الذي اعتُمد في كانكون عام 2004 قد حثّ البلدان الأعضاء على المساهمة بشكل فاعل في قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة التي تضمنت بنهاية تموز/يوليو 2005 أكثر من 7,7 مليون قيد،

وإذ تقرّ بأن بمقدور الأمانة العامة تقديم تشكيلة من الحلول المختلفة للتيسير السريع لقاعدة بيانات الأنتربول بشأن وثائق السفر المسروقة لنقاط المراقبة على الحدود، مع أخذ مختلف الأطر الفنية والميدانية والقانونية الوطنية بالاعتبار ووفقا لتخويل من المكتب المركزي الوطني،

تحث البلدان الأعضاء على تيسير قاعدة بيانات الأنتربول الخاصة بوثائق السفر المسروقة لأجهزة إنفاذ القانون المختصة لاستخدامها في مراقبة الحدود،

وتقر خطة تيسير حلول فنية جديدة للبلدان الأعضاء لاستخدام قاعدة بيانات الأنتربول الخاصة بوثائق السفر المسروقة لأغراض المراقبة على الحدود وذلك باتباع نهج مقسَّم على مراحل تبدأ اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2005 ، وعلى النحو الذي عرضته الأمانة العامة.

إعتمد